



## بلاغ

تفاعلا مع التقرير السنوي الصادر عن هيئة النفاذ إلى المعلومة لسنة 2018 والذي احتلت فيه وزارة التربية المرتبة الثانية وطنيا في عدد الدعاوى المرفوعة ضدها في مجال النفاذ إلى المعلومة والمقدّرة بعدد 23 دعوى، تؤكد وزارة التربية حرصها على تدارك النقص المسجّل في هذا المجال وتعرب عن شكرها للتفاعل الإيجابي لهيئة النفاذ المعلومة مع مبادرة الوزارة الرامية إلى دعم قدرات إطاراتها وأعوانها وتكوينهم في مجال تكريس الحقّ في النفاذ إلى المعلومة ومزيد نشر ثقافة الشفافية والنفاذ إلى المعلومة في الوسط المدرسي وهو موضوع الاتفاقية التي أبرمتها الوزارة مع الهيئة في 24 ديسمبر 2019.

كما يهّم وزارة التربية أن توضّح للرأي العام أن نسبة الدعاوى المرفوعة ضدها في مجال النفاذ إلى المعلومة سنة 2018 والتي تمثل 10 بالمائة من جملة القضايا المرفوعة ضد مختلف الوزارات تعدّ طبيعية بالنظر إلى حجم وزارة التربية التي تشغلّ ثلث الوظيفة العمومية ويؤمّ مؤسساتها أكثر من مليوني تلميذ وتلميذة، فضلا عن أن عدد الأحكام الصادرة ضد وزارة التربية سنة 2018 لا يتعدى 11 حكما توصّلت بها الإدارة تم تنفيذ 3 منها واستئناف 8 أحكام. هذا ويهّم وزارة التربية أن تبين للرأي العام أن 7 من جملة الدعاوى المقدّمة ضدها سنة 2018 استأثرت بها طرف واحد وهي تتعلق ببحث إداري أجري بالمركز الجهوي للتربية والتكوين المستمر بأريانة و3 من بين هذه الدعاوى تعلّقت بالاطلاع على أوراق الامتحانات.

مع الإشارة إلى أن عدد القضايا المرفوعة ضد وزارة التربية في مجال النفاذ إلى المعلومة

تراجع سنة 2019 بنسبة 12 بالمائة مقارنة بسنة 2018.

